

أثر رقابة الديوان على حقوق الانسان

د. عمار الدويك

مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الانسان

- هناك علاقة وثيقة بين وجود مؤسسة رسمية تلتزم بمبادئ الحكم الرشيد وبين احترام حقوق وحرريات المواطنين. وقد اعدت الهيئة في العام 2016 تقريرا عن (العلاقة بين حقوق الانسان والفساد)، وظهر من هذه المراجعة اهمية العلاقة بين هذين الحقلين، وتأثير كل منهما على الآخر، وبالتالي الحاجة الى التعاون المشترك بين كافة مؤسسات حقوق الانسان والمؤسسات التي تعنى بمكافحة الفساد والرقابة الإدارية والمالية.
- في ذات الإطار، وبذات الاهمية فان هناك ايضا علاقة وطيدة بين الرقابة المالية والادارية والرقابة على حقوق الانسان. فمن شأن فرض رقابة ادارية ومالية داخل المؤسسات المكلفة بإعمال الحقوق ان يساعد في اعمالها لهذه الحقوق، فمثلا، الرقابة على وزارة التربية من الناحية المالية والادارية من شأنه ان يساهم في اعمال الحق في التعليم، وفقا للمعايير العالمية المرعية. والرقابة على وزارة الصحة من شأنه ان يساهم في إعمال الحق في الصحة، وكذلك الامر بالنسبة للحقوق الاخرى. فجزء من الرقابة يتناول الفاعلية في تقديم الخدمة، وكلما زادت الفاعلية كلما زاد إعمال الحق المعني.
- من جانب اخر، فان رقابة المؤسسات الحقوقية على اعمال حقوق الانسان، والكشف عن كافة الانتهاكات التي تصيب هذه الحقوق، من شأنه ان يحد من التجاوزات الادارية والمالية التي تمس بهذه الحقوق، وتحد من اعمالها.

ان هذا الامر يستدعي:

1. ضرورة قيام وتعزيز التعاون المشترك بين الديوان والمؤسسات الحقوقية بهدف تحقيق الهدف المشترك، المتمثل في خلو المؤسسات الرسمية من التجاوزات المالية والادارية، لما لذلك من اثر في اعمال الحقوق،

2. ادماج هذا التعاون المشترك في خطط الديوان الاستراتيجية وفي الخطط التنفيذية المبنية على الخطط الاستراتيجية تلك،
3. الاشارة الى اهمية هذه العلاقة وضرورة التعاون بين هذه المؤسسات في التشريعات ولا سيما التشريعات المتعلقة بالديوان،
4. التوعية بأهمية هذه العلاقة بكافة وسائل العمل التي تقوم بها الهيئة، وتلك التي يقوم بها الديوان،
5. ضرورة ان ينعكس تعاون كافة المؤسسات الحقوقية ومؤسسة الرقابة المالية والادارية على حالة الحقوق، واشعار المواطن ان مساهمته في الكشف عن اوجه القصور في حقل التعليم ساهم في تحسين جودة التعليم، ومساهمته في الكشف عن التجاوزات المالية والادارية في حقل الوظيفة العامة ساهم في تحسين اجراءات حصوله على الوظيفة العامة، وهكذا بالنسبة لبقية الحقوق